



خلال الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الدوحة لحوار الأديان .. مشاركون:

حماية الأقليات والمستضعفين مسؤولية القانون الدولي

مكافحة الإرهاب - الديني والتطهيري العرقي ومناهضة التمييز



جانب من المشاركين في مجموعات العمل

استعراض تجارب ناجحة لإدماج القيم الدينية في قوانين حقوق الإنسان

الدوحة - منال عباس وقتا: ناقش المشاركون في مؤتمر الدوحة الدولي الثالث عشر لحوار الأديان في الجلسة العامة الثالثة التي عقدت أمس «قضايا حقوق الإنسان بين الشرائع السماوية والمواثيق الدولية»، منبهين إلى التحديات الراهنة التي تواجه تعزيز تلك الحقوق في العالم. وتطرّق المشاركون إلى المنظور الديني لحقوق الإنسان في أوقات السلم والنزاعات، وموقف الشرائع السماوية والقوانين الدولية من حصار الدول، وحماية المدنيين من أخطار العمليات العسكرية وكذلك الموقف الديني والقانوني تجاه ضحايا الحروب والنزاعات. وعرض المشاركون تجارب ناجحة من الأرجنتين والبرتغال والنيبال وكرواتيا، لإدماج القيم الدينية في قوانين حقوق الإنسان ومن التشريعات الدستورية المستمدة من شرايع الأديان. وأشاروا إلى مسؤولية القانون الدولي في حماية الفئات الدينية المستضعفة والأقليات، ومحاربة الإرهاب الديني والتطهيري العرقي ومناهضة التمييز على أساس ديني.

تفاهم الأوضاع في ظل ركود اقتصادي يجتاح العالم

د. نوزاد الهيّتي: قال الدكتور نوزاد الهيّتي أستاذ التنمية المستدامة والعلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد الدبلوماسي العراقي حول «التعاون الدولي وخفض مستويات الفقر»، إنه على الرغم من النجاحات التي تحققت خلال الألفية الجديدة والتي تمثلت بانخفاض نسبة سكان العالم الذين يعيشون دون خط الفقر إلى النصف بين عامي 2002 و2012 (26.3٪) إلى 12.7٪، غير أن الأوضاع يمكن أن تتفاقم في ظل أزمة الركود الاقتصادي وبطء النمو الاقتصادي التي تجتاح أغلب دول العالم، لاسيما في وقت الأزمات المالية، فكلما أنه بالرغم من تخفيض عدد الفقراء تحت خط الفقر المدقع إلى حوالي (880) مليون شخص خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن معدلات الفقر النسبي بدأت ترتفع في أغلب الاقتصادات المقدمة والناشئة نتيجة فقدان الملايين من الأشخاص فرص العمل نتيجة تصاعد حدة الانكماش الاقتصادي، وتجاوزت البطالة في بعض دول اليورو 10٪، ووصلت في بعض مناطق العالم إلى أكثر من 15٪، لاسيما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

د. ماهر خضير: سأل الدكتور ماهر خضير عضو المحكمة العليا الشرعية في فلسطين الضوء على موقف المجتمع الدولي مما يحصل من استهداف لمدينة القدس وأماكن العبادة فيها وموقف الدين الإسلامي والشرائع الدينية الأخرى من ذلك أيضاً، موضحاً أن القدس هي مدينة مقدّسة تحوي دور عبادة لعقائد مختلفة، وهي اليوم تعاني في ظل الاحتلال الصهيوني من التمييز والاضطهاد الديني والتزوير التاريخي والحضاري والهدم والحفريات تحت أساسات المسجد الأقصى، وأخيراً الغطرسة الأمريكية التي منحت القدس . وهي لا تملكها لمن لا يستحقها وهو منح باطل. وأشار إلى الواقع المرير الذي وصلت إليه الأوضاع من الاعتداء على القيم الروحية والدينية والوطنية، ومحاولة بعض ما تسمى بالدول العظمى إعطاء

الإسلام رسخ المواثيق المناصرة للمظلومين

ركّز سعادة السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان بالمغرب على مقاربة حقوق الإنسان في الإسلام وعلاقتها بالشرعية الدولية. وقال إن التجربة النبوية في الحوار مع الآخر المختلف وعقد المعاهدات معه، على غرار صلح الحديبية، وحلف الفضول، تجعل من الأحلاف والمواثيق والاتفاقيات التي تنصر المظلوم مطلوبة في الإسلام بغض النظر عن أطرافها وسياقاتها وظروف إبرامها. وأشار الوزير المغربي، في كلمته التي ألقاها نيابة عنه السيد عبدالواحد الأثير رئيس الديوان بالوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، إلى بعض التلافي والتقاطعات بين بعض الصياغات في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والآيات القرآنية، لا سيما ما يتعلق بتفضيل الله للإنسان بالعلم، فضلاً عن التأكيد على المبادئ المركزية وهي الحرية والعدالة والمساواة.

حقوق الإنسان تحتل موقعاً مركزياً في التشريعات الدولية

قال السيد محمد رضوان أنصاري، من النيبال، إن حقوق الإنسان تحتل موقعاً مركزياً في التشريعات الدولية. منوهاً بمؤتمر الدوحة لحوار الأديان لاهتمامه بهذا الموضوع الحيوي. وأكد أن الأديان عامل للاستقرار والسلام في العالم وليست مصدراً للغضب والإرهاب، داعياً إلى بسط الحريات الدينية وحماية حقوق الأقليات في العالم. بدوره، شدّد كلاوديو بريسمان المحامي والسياسي بالمعهد الوطني لحقوقها الدينية وحماية حقوق الأقليات في العالم. منوهاً بمؤتمر الدوحة لحوار الأديان لاهتمامه بهذا الموضوع الحيوي. منوهاً بمؤتمر الدوحة لحوار الأديان لاهتمامه بهذا الموضوع الحيوي. منوهاً بمؤتمر الدوحة لحوار الأديان لاهتمامه بهذا الموضوع الحيوي.

خديجة جوادة: الحرية الدينية حق من حقوق الإنسان الطبيعية

أكدت الأستاذة خديجة جوادة (الجزائر) في ورقة عمل حول حرية الاعتقاد الجذور النظرية والقانونية، أن الحرية الدينية حق من حقوق الإنسان الطبيعية التي تضمن له اختيار المعتقد الذي يريده، والحرية في ممارسة شعائر ذلك الدين في السر والعلانية، وقد أعلن عن حرية الدين والمعتقد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحق كل شخص في إظهار أو ممارسة دينه أو معتقده، وحرية إقامة وصيانة المؤسسات الخيرية والإنسانية، وحرية التعليم الديني، وممارسة الطقوس وغير ذلك، وعلى هذا الأساس يأتي هذا البحث كمحاولة لحل إشكالية حرية المعتقد في جذورها النظرية والقانونية، وهي إشكالية جمعت بين الشقّ الفكري النظري الديني والشقّ القانوني.



قطر ستبقى حرة تسمو بروح الأوفياء

19

الرؤية

الخميس 6 جمادى الآخرة 1439 هـ - 22 فبراير 2018 م - العدد (13074)

في ختام أعمال مؤتمر الدوحة لحوار الأديان .. مشاركون:

مطلوب آليات دولية فاعلة لضمان حرية المعتقد

الإنسان مركزاً هاتماً التشرية حيات والة ييم في الأديان ان الة م اوية



تصوير: جبرام



المشاركون بالمؤتمر في لقطة تذكارية

ضرورة التصدي لانتهاكات حرية ووق الإنان دون تمييز

ودعوا مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الى العمل المتواصل على توثيق ورصد كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان أيا كان مرتكبها، والعمل على إنشاء مؤسسات لرصد تلك الانتهاكات من ممثلي الديانات المختلفة حول العالم. كما دعوا المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبخاصة اتفاقيات جنيف المختصة بحماية حقوق الإنسان الأساسية، على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص احترام هذه الحقوق، واتخاذ إجراءات عقابية على كل من ينتهكها. وأكدوا ضرورة توطيد العلاقات بين جميع المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، والمؤسسات الدينية، والإعلامية، والقضائية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ومنظمة العفو الدولية، لتوحيد الرؤى والعمل المشترك لدعم حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات تلك الحقوق.

كانت أعمال المؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان انطلقت أمس الأول تحت عنوان: «الأديان وحقوق الإنسان»، بمشاركة نخبة من المفكرين والباحثين من علماء الأديان السماوية الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) بلغ عددهم مائتين وتسع وثلاثين شخصية من ست وستين دولة، بالإضافة إلى المشاركين من قطر. وعلى مدار يومي المؤتمر عقدت ثلاث جلسات عامة، وتسع جلسات فرعية متزامنة، وجلسة نقاشية ختامية، قدمت خلالها أوراق بحثية للمشاركة.



وحدثوا على ضرورة إيجاد آليات دولية فاعلة، لضمان حرية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية، وكذلك ضرورة احترام المقدسات والرموز الدينية، وكذلك العادات والتقاليد لكافة الشعوب، مع مواجهة فكرية راشدة لظاهرة التعصب وازدراء الأديان والتطرف والإرهاب.

وشددوا على وجوب الإسراع من جانب المجتمع الدولي لإيجاد حلول للقضايا العاجلة الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، التي تعصف بكثير من بلدان العالم اليوم، وتهدد الأمن والاستقرار العالمي، وعلى رأسها قضية الأقليات الدينية، واللادينيين، والاتجار بالبشر، وضحايا الحروب والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية والتطهير العرقي والمجاعات والفقر،

والتطهير العرقي، أو أفراداً وأسراً اضطرت للجوء خارج أوطانها. ودعوا الدول الحاضنة لأقليات دينية أو عرقية، أو لاجئين الى اتخاذ تدابير جادة للتوعية بحقوق هذه الأقليات في مناهجها التعليمية ووسائل إعلامها، وعلى القيادات الدينية بهذه الدول أن تضطلع بمسؤولياتها في تلك التوعية بما نصت عليه الشرائع والتعاليم الدينية للأديان السماوية من محبة وتعاون ودعوة للسلام والتعايش الإنساني.

وطالبوا المجتمع الدولي بضرورة العمل على توفير الحماية اللازمة للطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة من يتعرضون لانتهاكات أثناء الحروب والنزاعات.

أكد المشاركون في مؤتمر الدوحة الدولي الثالث عشر لحوار الأديان أن الإنسان مركز الاهتمام الرئيس لكل التشريعات والقيم في الأديان السماوية، وأن حقوقه من أولى الأولويات الواجب حمايتها، ووجوب التصدي لكافة الانتهاكات التي تمس هذه الحقوق المكفولة لكل إنسان دون تمييز مهما كان دينه أو جنسه أو لونه.

ودعا المشاركون، في ختام مناقشاتهم، إلى ضرورة تفعيل القيم الدينية في الأديان السماوية: لتعزيز القوانين الدولية المنوط بها حماية حقوق الإنسان، وإيقاف الانتهاكات لتك الحقوق، أياً كانت الجهة المنتهكة لتلك الحقوق، دولا أو أفرادا أو جماعات.

كتبت - نشات أمين :

لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون والتنسيق والدعم المشترك

مذكرة تفاهم بين مركزي الدوحة لحوار الأديان والدراسات الإسلامية الطاجيكي

تنفيذ البحوث الأكاديمية والتحليلات والفحوص العلمية للمواد المتعلقة بالقضايا الدينية و تقديم الملخصات والاستشارات التخصصية عن الدراسات الإسلامية و الدينية لمصلحة رئيس طاجيكستان. وتعتبر تحليلات المبادئ تنمية الحياة الدينية ودراسة طبيعة العامل الديني في تطبيق سياسة الدولة فيما يتعلق بالدين وحرية الضمير وكذلك نشر وطباعة المصادر الإسلامية والترتات المخطوط وقيام بالبحوث العلمية فيما يتعلق بدور الإسلام ومكانته في المجتمع المدني الطاجيكي من الواجبات الرئيسية للمركز.

جسور التعاون والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات حول العالم، وبناء القدرات في مجال الحوار وثقافة السلام وقبول الآخر، وتفعيل القيم الدينية لمعالجة القضايا والمشكلات التي تهم البشرية، ومعالجة جوانب الحياة المتفاعلة مع الدين، لبناء مجتمع قائم على الاحترام المتبادل والعيش المشترك بوتام وتجانس مهما اختلفت الأديان والثقافات والأعراق .. أما مركز الدراسات الإسلامية لدى رئيس جمهورية طاجيكستان فهو مؤسسة حكومية أسسها رئيس جمهورية طاجيكستان، و هو مؤسسة أكاديمية مسؤولة عن



خلال توقيع مذكرة التفاهم

الدولي لحوار الأديان مركز دولي معني بنشر ثقافة الحوار بين الأديان ومد المشتركة، ووضعها في إطار أكثر فعالية. يذكر أن مركز الدوحة قطر وطاجيكستان متميز، وتوقيع المذكرة سيساهم في دعم تلك الجهود

المراكز التي تحمل ذات الهم في مختلف دول العالم. وأضاف أن التعاون بين

الدوحة - الرؤية: وقع مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان مذكرة تفاهم مع مركز الدراسات الإسلامية لدى رئيس جمهورية طاجيكستان، وذلك على هامش مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان. وقع المذكرة عن مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان الدكتور إبراهيم صالح النعيمي رئيس مجلس إدارة المركز، فيما وقع عن الجانب الطاجيكي الدكتور فيض الله برات زاده مدير المركز. تقضي المذكرة بتعزيز علاقات الجانبين في مجالات التعاون والتنسيق والدعم المشترك لإقامة المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية، وإعداد ونشر الكتب والأبحاث، والنشر الأكاديمية، وتنمية القدرات في مجالات الحوار بين الأديان، والدراسات المقارنة، ودراسات السلام، وتلاقي الحضارات، بالإضافة إلى تبادل زيارات للباحثين والموظفين بين المؤسسات: لتطوير الخبرات العلمية والعملية، والتنسيق في كافة المجالات الأخرى التي تخدم أهدافها، والتي يمكن تطويرها إلى مشاريع مشتركة.

وأوضح الدكتور إبراهيم النعيمي أن هذه المذكرة تأتي في إطار سلسلة من الاتفاقيات التي وقعها المركز، لتعزيز التواصل ومد جسور التعاون مع

قطر ستبقى حرة تسمو بروح الأوفياء



الخميس 6 جمادى الآخرة 1439 هـ - 22 فبراير 2018 م - العدد (13074)

ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات السفير ناصر عبدالعزيز النصر:

لا سلام إلا باحترام حقوق الإنسان

كتب - نشات أمين

أكد سعادة السيد ناصر بن عبدالعزيز النصر ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات أهمية موامة الأديان مع حقوق الإنسان، كون هذه الحقوق تحتاج إلى الدين الذي يحتاج إليها بدوره، لافتاً إلى أنه لا سلام فيما بين الأمم بدون سلام فيما بين الأديان، وأنه لا سلام فيما بين الأديان بدون الحوار، وأن السلام والدين والحوار لا تتحقق، إلا باحترام حقوق الإنسان.



حرية الفكر والدين شرط
لتحقيق السلام وديمومته

ضرورة تشجيع الشباب
على التفاهم والتحاور بين الأديان

التصدي لخطاب الكراهية وبث رسائل إيجابية عن التعايش السلمي

ويضفي إلى غياب التسامح والتفاهم فيما بين الأفراد. وذكر أن المبادرة تستهدف توفير منصة لخبراء وسائط الإعلام كي يستكشفوا من خلالها أفضل الممارسات للتصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام وليشجعوا على بث رسائل إيجابية عن التعايش السلمي، والتسامح والتفاهم واحترام حقوق الإنسان.

من الحل. وأكد ضرورة توفير الدعم والتمكين للشباب كي يقوموا بدور نشط في تشجيع العمل على تحقيق التفاهم الحقيقي والتحاور فيما بين الأديان وفيما بين المذاهب، مستشهداً ببعض الأمثلة في هذا الصدد مثل المبادرة الخاصة بخطاب الكراهية، الذي قال إنه يمثل جذر الكثير من النزاعات

إذ يوسعهم إقامة الجسور بين مختلف الفئات والجيران، كما أنهم أول الأشخاص البالغين الذين يتعرّف إليهم الأطفال خارج نطاق أسرهم. ونبه في هذا الصدد إلى أن السلام لا يمكن بلوغه بفضل مساعي السياسيين وحدهم. وقال: إن تحالف الحضارات يؤمن أن الدين ليس مصدر المشكلة، بل على العكس يمكن أن يكون جزءاً

إنشائها على فرضية أن الحوار والتفاوض والتوفيق هي أفضل السبل لبناء عالم ينعم بالسلام على نحو أوسع، لافتاً إلى أن حرية الفكر وحرية الدين، شرطان لا غنى عنهما لتحقيق السلام وديمومته، وهو ما جاء في المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى دور الزعماء الدينيين في المجتمعات المحلية،

من التمييز القائم على أساس الدين، والعرق، وكره الأجانب والتعصب، واستشهد في هذا الصدد بمشروع القرار المعلن «مكافحة التعصب، والقولية النمطية السلبية، والتوصيم، والتمييز، والتحريض على العنف»، لافتاً إلى أن هذا قد أضحى مشروع قرار معتمد مألوف يقدم في الجمعية العامة. وقال: إن الأمم المتحدة تم

تنص على أن شعوب الأمم المتحدة أكدت من جديد في ميثاقها إيمانها بالحقوق الإنسانية الأساسية، وبكرامة وقدر شخص الإنسان ويتساوي حقوق الرجال والنساء. ونوه بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قدّمت من خلال مجلسها لحقوق الإنسان، مشاريع قرارات لا نهاية لها حول حقوق الإنسان وذلك من أجل التخلص

ولفت سعادته، في ورقة العمل التي قدمها في حلقة نقاشية عامة لمؤتمر الدوحة الدولي الثالث عشر لحوار الأديان، إلى أن السؤال الاستراتيجي فيما يتعلق بالعلاقة الجدلية بين حقوق الإنسان والدين هو كيفية تفادي التضارب بين الدين وحقوق الإنسان، لافتاً إلى أن الفكرة الخامسة من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

في ورقة عمل عن حرية المعتقدات.. المحامي جندان الهاجري:

مطلوب توفير الحماية الكاملة للأقليات المسلمة



تصوير - نؤشاد

جانب من أعمال المؤتمر

الأفعال المتعلقة بسب الأديان السماوية والتطاول على الذات الإلهية والتطاول على الأنبياء وتخريب أو تكسير أو تدنيس المباني المعدة لإقامة الشعائر الدينية. وأضاف الهاجري أن المُشَرع القطري ساوى بين الدين الإسلامي وغيره من الديانات السماوية المصونة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فكما حرّم الإساءة إلى الدين الإسلامي حرّم كذلك الإساءة للديانتين المسيحية واليهودية.

الوطنية القطرية يلمس حقيقة جوهرية لحقوق الإنسان وضمان حرية الأديان ومناهضة التفرقة العنصرية، منوهاً بأن التشريعات القطرية كفلت حماية حقوق الإنسان وحيواته الأساسية في العديد من نصوص الدستور الدائم والقوانين المختلفة، كما حرصت على حظر النزعة العنصرية أو الممارسات التمييزية، فقد جاء الدستور الدائم القطري بنص المادة (35) على أن «الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين»، كما ونصت المادة 47 من قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1979، بعدم جواز نشر كل ما من شأنه بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع أو إثارة التفرقة الطائفية أو العنصرية أو الدينية. وأشار إلى أن قانون العقوبات القطري لسنة 2004 في المادة 256 منحه

كتبت - منال عباس:

طالب المحامي جندان الهاجري عضو مجلس إدارة جمعية المحامين القطريين بتوفير الحماية الكاملة للأقليات المسلمة في الدول التي لا تدين للإسلام واحترام حرية الديانة والعقيدة والرأي، كما هو منصوص عليه في التشريعات والدساتير والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمواثيق والعهود الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقال، في ورقة عمل تناولت حرية المعتقدات الدينية وفقاً للمواثيق الدولية والتشريعات القطرية: يجب على الدول التي تلتزم بأديان غير الإسلام أن توفر الاحترام والحرية والحماية الكافية للأقليات المسلمة التي تعيش على أرضها ضمن نسيجها الوطني. وشدد على أهمية تصحيح المفاهيم التي تنهك الدين الإسلامي بأنه دين التطرف والإرهاب، مؤكداً أنه يجب التفريق بين الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى السلام لكافة أنواع البشر وإلى الحرية واحترام حقوق الإنسان، وبين من يقومون بأعمال مخالفة للإسلام باسم الدين. وقال: إن المدقق في التشريعات

د. علي القره داغي:

الإسلام كرم الإنسان ومنحه حرية الاختيار



د. علي القره داغي خلال أعمال المؤتمر

والجماد، ولكن هذه الحقوق تعرف بالمضاد إليه، فيقال حق الله تعالى، أو حق الإنسان، أو حق الحيوان، أو حق البيئة.. الفرق بين مصطلحي «حقوق الإنسان» و«كرامة الإنسان» يظهر لنا من خلال الدراسة أن القرآن الكريم استعمل لفظ (التكريم) لهذه الحقوق بدل ما اصطلح عليه اليوم بـ (حقوق الإنسان)، حيث يقول سبحانه: (ولقد كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَنَحْنُ أَعْيُنُهُمْ فِي الْبَرِّ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)، وفي أول سورة نزلت يقول سبحانه (... أَفَرَأَىٰ ذُرِّيَّتَكَ الْأَكْرَمَ، أي الأكرم للإنسان حيث يستشعر المتذوق لأسلوب القرآن الكريم أن مصطلح (كرامة الإنسان) أو إكرامه يشعر بأمرين أساسيين: أن هذه الحقوق جاءت منحة من الله تعالى وكرماً منه وفضلاً، الأمر الثاني: أن هذا الإنسان الذي أكرمه الله تعالى عظيم - من حيث هو - حيث خلقه الله تعالى بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وسخر له الكون كله بأرضه وسمائه وما بينهما.

وثيقة المدينة أو دستور المدينة، أخذاً في الاعتبار مقاصد الشريعة وعلاقتها بحقوق الإنسان. وقال القره داغي: إن كرامة الإنسان في الإسلام المقصود بها تكريم الله تعالى للإنسان خلقاً وشكلاً، حيث خلقه الله تعالى على أحسن تقويم، وقدرة وإرادة واختيار وحرية، حيث منحه الله تعالى العقل، والإرادة والاختيار في حدود ما رسم له، حيث تجمع ذلك في قوله تعالى: (ولقد كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)، ونلاحظ أن الله تعالى منح هذا التكريم لكل إنسان مهما كان دينه، حيث قال (لقد كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)، ولم يقل ولقد كَرَّمْنَا المؤمنين فقط. وأضاف: التعريف الجامع في نظرنا للحق هو: (اختصاص أقره الشرع نصاً أو استنباطاً)، ويلاحظ أن هذا التعريف لم يبين للحق صاحبه، وهذا مقصود حتى يشمل كل من ثبت له الحق وهو الله تعالى، وهو الحق وصاحب الحق ومالكه، وواهبه، ثم الإنسان، والحيوان، حتى البيئة

الدوحة - الرؤية: أكد فضيلة الشيخ الدكتور علي القره داغي الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أن الإنسان محور جميع الخطابات القرآنية ومحط عناية الإسلام وموضع تكريم الله تعالى. مشيراً إلى أنه إذا تدبرنا الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والوثائق النبوية لوجدنا أن التكريم الذي منحه الله تعالى للإنسان لا نجد مثله في أي دين أو نظام آخر، وأن هذا التكريم يشمل جميع الحقوق المشروعة للإنسان التي تتحدث عنها المواثيق الدولية والإعلانات العالمية عن حقوق الإنسان. وقدم فضيلته بحثاً بعنوان كرامة الإنسان وحقوقه في ضوء القرآن الكريم ووثائق النبوة ضمن أعمال مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان، حيث ألقى فضيلته الضوء على تكريم الإسلام للإنسان بإيجاز مع مقارنته مع ما ورد في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال، من خلال دراسة تأصيلية تعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والوثائق النبوية مثل